

# المشاورة الإقليمية طوكيو، ٢٣-٤٢ تموز/يوليو ٢٠١٤

# ملخص الرؤساء المشاركين

عقدت المشاورة الإقليمية للقمة العالمية للعمل الإنساني لشمال وجنوب شرق آسيا في طوكيو، اليابان يومي ٢٣ و ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٤. وقد شارك في استضافتها حكومة اليابان، وحكومة إيدونيسيا، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). وتماشيًا مع نهج أصحاب المصلحة المتعددين لعملية عقد مؤتمر القمة، فإن المشاورة قد جمعت بين ٢٤٠ مشاركًا من ١٦ دولة من شمال وجنوب شرق آسيا ممثلين عن الدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني الدولية والإقليمية والمجتمعات المتضررة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، وقطاع الأعمال والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، فضلاً عن مراقبين من ست دول منهم من استضاف مشاورات القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) ومنهم من سيقوم باستضافتها مستقبلاً ٢. وتحدر الإشارة هنا إلى أن المشاورة قد تم تنظيمها بحيث تدور حول المواضيع الأربعة الخاصة بمؤتمر القمة، بالإضافة إلى قضايا شاملة أخرى تمت مناقشتها.

وقد أعرب المشاركون عن استعدادهم لتنسيق الجهود في حالة تعرض آسيا لإحدى الأزمات الإنسانية الخطيرة. كما اعترف المشاركون بأهمية المجموعات المختلفة التي تتضمن الأشخاص المتضررين، وحكوماتهم، وقواتهم العسكرية، والوكالات الدولية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني لديهم، وغيرهم من الذين يعملون معًا في مجال العمل الإنساني عن كثب، وبذلك تصبح هذه الجهات أقوى وأكثر فاعلية في استجابتها الجماعية المنسقة لتلبية احتياجات الأشخاص المتضررين.

ومن أجل حدوث انتعاش اقتصادي فعلي، وافق المشاركون على أن العمل الإنساني يجب أن يكون بمنأى عن مفاهيم الأعمال الخيرية والنوايا الحسنة من أجل الضحايا، وأن يتجه بشكل أكبر نحو فكرة الاستثمار في مجالات تمكين الأشخاص للعيش بكرامة. كما تم التأكيد على أهمية الأمن البشري.

اكَّد المشاركون على الحاجة إلى النطوير السريع لزيادة الاتساق بين القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) والعمليات العالمية الأخرى التي تعقد من الآن وحتى أيار/مايو ٢٠١٦ (المؤتمر العالمي المعني بالحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥، واجتماع الجمعية العامة عام ٢٠١٥، حيث ستتم الموافقة على أهداف التنمية المستدامة (التالية للأهداف الإنمائية للألفية)، ومؤتمرات الأطراف المنعقدة على عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ).

وقد أعرب المشاركون عن تقدير هم للرؤساء المشاركين وأعضاء الفريق التوجيهي الإقليمي، لتبنيهم العملية الاستشارية الشاملة المؤدية إلى المشاورة الإقليمية النهائية حول القمة العالمية للعمل الإنساني لشمال وجنوب شرق آسيا المنعقدة في طوكيو.

وفيما يلي ملخص حول أهم التوصيات والنتائج الرئيسية التي وضعها المشاركون في المشاورة الإقليمية.

١- بروناي دار السلام، وكمبوديا، والصبين، وجمهورية كوريا الشعبية النيمقراطية، واندرنيسيا، واليابان، وجمهورية لاو النيمقراطية الشعبية، وماليزيا، ومنغوليا، وميانمار، والطبين، وجمهورية كوريا الشعبية النيمقراطية، وسنغافورة، وتايلاند، وتيمور الشرقية، وفيتنام ٢- أستراليا، وكوت ديفوار، وهنغاريا، ونيوزيلندا، وسويسرا، وتركيا



# الاستنتاجات

- العمل الإنساني هو تعبير عن التضامن الوطني، والإقليمي، والعالمي.
- فالعمل الإنساني هو مسؤولية مشتركة، حيث يتم تحديد دور كل من شارك فيه بوضوح،
  مع تولي الحكومات مسؤولية القيادة ككل.
- يجب أن ينصب تركيز أي فكر جديد حول العمل الإنساني على إشراك المجتمعات المحلية
  وممثليها وتمكينهم، بحيث يكونون في وضع يمكنهم من الاستجابة بشكل فعال.
- هناك أمور أساسية لضمان فعالية العمل الإنساني وهي؛ المساءلة المتعلقة بالأشخاص المتضررين، ومراعاة مبادئ العمل الإنساني المتعلقة بالنزاهة، والحياد، والاستقلالية، والإنسانية.
- يجب سد الفجوة بين تمويل العمل الإنساني والتمويل من أجل التنمية على جميع المستويات.

#### التوصيات

# (أ) الأطر القانونية الدولية والوطنية:

- ينبغي أن تضع الحكومات الأطر القانونية الشاملة للعمل الإنساني بالتعلم من أفضل الممارسات والاستناد إليها، بحيث تكون هذه الأطر أكثر منهجية مما يكون عليه الحال حاليًا في أغلب الدول، عندما يتضمن الأمر الحد من مخاطر الكوارث، والتأهب، والاستجابة والتعافي، وتشمل أصحاب المصلحة المتعددين، والمستويات المتعددة، والأبعاد المتنوعة.
- يجب أن تعمل الجهات الإنسانية الفاعلة، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية، مع الحكومات جنبًا إلى جنب لتفعيل أطر شاملة وجامعة للاستجابة، والتنسيق، والتخطيط على المستوى الوطني. ينبغي أن تكون آليات التنسيق الدولية (أي المجموعات) تابعة لآليات تقودها الحكومة على المستوى الوطني ودون الوطني.
- يجب على الوكالات والدول المانحة أن تحترم طرق طلب الدول المتضررة من الكوارث للمساعدات الدولية أو قبولها لها، كما يجب عليها أيضًا أن تكيف إجراءاتها وفقًا لذلك.
- تحتاج الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية إعادة النظر في الأدوار التي تقوم بها في ظل المشهد الإنساني المتغير، مع الاعتراف بالدور الرائد الذي ينبغي على الجهات المحلية والوطنية القيام به في مجال العمل الإنساني.

- تحتاج الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية إلى تكثيف جهودها كي تضمن أن هياكلها لا تزيد من الفرقة في مجال العمل الإنساني/مجال التنمية.
- ينبغي على المشاركين في القمة العالمية للعمل الإنساني خلال عام ٢٠١٦ النظر بعين
  الاعتبار إلى "المساءلة" باعتبارها مبدأ من مبادئ العمل الإنساني.

#### (ب) تقديم التقارير

- بجب على جميع أصحاب المصلحة تحسين عملية تقديم التقارير بهدف تعيين صورة أكثر وضوحًا حول المساعدة والتمويل في مجال العمل الإنساني. يتطلب القيام بهذا العمل تحديد الفوائد الذاتجة عن تقديم التقارير بشكلٍ أفضل. بجب أن تشمل التقارير ما يلي:
  - التبر عات المقدمة من القطاع الخاص، بما في ذلك السلع و/أو الخدمات المقدمة؛
    - الموارد التي تم تلقيها من خلال القنوات الدولية؛
    - التحويلات وغيرها من الموارد التي تم تلقيها عن طريق شبكات الشتات.

# (ج) التمويل والمساءلة

- يجب تجديد الالتزام بمبادئ الممارسة السليمة في تقديم المنح الإنسانية (GHD).
- يطلب المانحون من خلال برامجهم مساءلة الجهات الإنسانية الفاعلة، وبالطريقة نفسها يجب تفعيل إطار عمل للمساءلة يتسم بالشفافية والوضوح لقياس أداء المانحين بالنظر إلى مبادئ الممارسة السليمة في تقديم المنح الإنسانية (GHD).



# الاستنتاجات

- ينبغي على الدول الأعضاء توحيد جهودها لإدارة الكوارث وأخطار الكوارث العابرة للحدود، وذلك بالعمل على جميع مستويات المجتمع, تحتاج الحكومات إلى ضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة وتخصيص الموارد من أجل تعزيز قدرة المجتمعات على تحمل الصدمات المتكررة والتغلب عليها.
- ينبغي على الحكومات والجهات الإنسانية العمل معًا بشكل أكثر عمقًا ومنهجية، لبناء قدرة المجتمعات، بما في ذلك الفئات الضعيفة مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، من خلال الاستثمار في التُهُج المجتمعية للحد من مخاطر الكوارث والاعتراف بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة في ريادة العمل الإنساني.



# الاستئتاجات

- يجب أن يسلط الابتكار التركيز على التأهب والحد من مخاطر الكوارث فضلاً عن الاستجابة الفورية.
- يجب دعم الأنظمة المنكاملة وأنظمة الاتصال الخاصة بمقاومة الكوارث بحيث تتم مشاركة المعلومات وتوثيقها بصورة أفضل. وجدير بالذكر أن الابتكار قد ابتعد عن هذا المجال ويحتاج إلى الرجوع إليه بشكلٍ أفضل؛ ولا توجد هنا حاجة ضرورية لوجود نُهُج "جديدة"، لكن هناك حاجة إلى وجود نُهُج "أكثر اتساقًا".
- كما أن هناك خطرًا يتمثل في أن الجهود الفردية التي يبذلها المانحون والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لا تؤدي إلى حدوث تغيير ضخم في الأنظمة، ولكن تؤدي إلى وجود حلول تستخدم لمرة واحدة ولا تتم مشاركتها أو نشرها.
- لا يدعو المشاركون في العمل الإنساني إلى آليات تنسيق إضافية من أجل الابتكار، ولكنهم يدعون إلى توفير بيئة مواتية تمكنهم من العمل على الابتكار معًا بشكل تعاوني.
- وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك حاجة إلى وجود عوامل تحفز على الابتكار والتعليم، كما أن هناك حاجة ماسة إلى تحمل المخاطر.
- تحتاج الحكومات والجمعيات الإنسانية إلى الاستفادة من الدور الناشئ الذي تقوم به المنظمات الإقليمية في مجال الاستجابة الإنسانية بهدف حفظ المعارف والخبرات المتعلقة بالابتكار والعمل على نشرها.

#### التوصيات

(أ) إنشاء ثلاثة عناصر (المنتديات، والإطار، والتمويل) في المنطقة:

- المنتديات: الاستفادة من المنظمات الإقليمية (أو ما يشابهها) لإنشاء شبكة إقليمية لمشاركة المعارف، والخبرات المتعلقة بالابتكار، وعقد المنتديات الإقليمية حيث يمكن مشاركة الابتكارات، وعرضها، وإقرارها.
- إصدار مجلة إنسانية إقليمية للابتكار بما يضمن مشاركة المعلومات حول النهوض بالابتكار الإنساني.
  - الإطار: إنشاء إطار على المستوى الإقليمي يتناول مبادئ الابتكار وأخلاقياته.
- التمويل: إنشاء صناديق لتمويل الابتكار الإنساني على المستوى الوطني و/أو الإقليمي، مع تخصيص ما يمكن توفيره من الميزانيات الحالية للبحث، والتطوير، والابتكار لدى جميع المنظمات والجهات الفاعلة. ومن المقترح أن تبلغ هذه المخصصات ٠,٢٥ في المئة بحد أدنى بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني المحلية، و ١ في المئة بحد أدنى بالنسبة للمنظمات الدولية والحكومات.

- ويتطلب هذا الأمر وجود قاعدة أدلة تجريبية، تتضمن تحليل المخاطر وإحصاءات الضرر/
  الخسارة، للإعلام بالسياسات والإجراءات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.
- يجب إقامة علاقات ترابط أقوى مع عمليات ما بعد عام ٢٠١٥ الأساسية، بما في ذلك مؤتمر
  الأمم المتحدة العالمي للحد من مخاطر الكوارث (WCDRR) لعام ٢٠١٥ لضمان تحقيق مواءمة أفضل بين الإجراءات والنّهج الخاصة بالتنمية والعمل الإنساني من جانب والحد من مخاطر الكوارث من جانب آخر.
- يتطلب الأمر الاستعداد بشكل أفضل للكوارث الكبرى في المنطقة، وضمان تحديد المسؤوليات والأدوار الأكثر وضوحًا للاستجابة لها.
- عند وضع خطط حول الاتجاهات والسيناريوهات المتبعة عند التعرض للمخاطر مستقبلاً،
  ومع تزايد خطورة تعقد التحديات الجديدة وتشابكها، بما في ذلك الكوارث الناجمة عن التكنولوجيا النووية وغيرها من التكنولوجيات فضلاً عن الأمراض، يتطلب الأمر وجود تعاون وثيق بين الجهات الإنسانية الفاعلة وغيرها من الجهات، بما في ذلك الأوساط العلمية والقطاع الخاص.
- يتطلب الأمر مشاركة وجهات نظر الأطفال والشباب وإدراجها، اعترافًا بضرورة الاستماع للجيل القادم والتحدث معه، من أجل التصدي للتحديات المستقبلية.

# التوصيات

- يجب أن يدعم جميع أصحاب المصلحة إرساء موقف مشترك حول العلاقة بين العمليات الحكومية الدولية المختلفة التي تحدث بين العام الحالي و عام ٢٠١٦ من ناحية، و عملية القمة العالمية للعمل الإنساني من ناحية أخرى.
- ينبغي أن يضمن جميع أصحاب المصلحة تضمين جميع المؤشرات المحددة والقابلة للقياس في عمليات التتمية وعمليات الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، مع التأكيد على تقليل الحاجة إلى المساعدة والاستجابة الإنسانية الناتجتين عن وقوع الكوارث الطبيعية.
- يجب أن يضمن جميع أصحاب المصلحة تجميع أدلة قوية حول المخاطر المستقبلية والتأثير الاقتصادي لهذه المخاطر، بهدف إرساء وضع أفضل لتحقيق مزيد من الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث وتحديد أولوياته، بما في ذلك التأهب والإنذار المبكر، على المستوى العالمي، والإقليمي، والوطني.
- يجب ضمان وضع الخطط، والتمويل، والمناصرة، وتحليل المخاطر المشتركة، من قبل الجهات الفاعلة في مجالات التنمية، والتكيف مع تغير المناخ، ومجال العمل الإنساني، بهدف هدم الصوامع الاصطناعية التي تم إنشاؤها، وضمان تحقيق مواءمة أكبر للنّهج والإجراءات الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك التأهب والإنذار المبكر.
- يجب إرساء سبل أقوى لمد أواصر الشراكة والتعاون، بمشاركة القطاع الخاص، بهدف الاستعداد للكوارث والاستجابة لها بشكلٍ أفضل.

# (ب) الشراكات:

 تشجع الابتكار بشكل استباقي عن طريق اتخاذ خطوات مثل دعم البحث والتطوير في مجال العمل الإنساني، وتمكين عقد الشراكات مع جهات فاعلة أخرى داخل نظام العمل الإنساني وخارجه، وإرساء عوامل تحفيز ذات صلة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص.



#### الاستئتاجات

- يحتاج الأشخاص المتضررون من النزاع إلى وجود الأمن والأمل. يجب أن يقدر العمل الإنساني على توفير هذه الأمور.
- يجب احترام حاجة جهات العمل الإنساني إلى التحدث مع كل من القوات المسلحة النظامية
  والجماعات المسلحة من غير الدول، وفقًا للمبادئ الإنسانية المتفق عليها عالميًا.
- ينبغي ضم المجتمعات المحلية وممثليها في التقييمات التي تتناول الاحتياجات الإنسانية في
  حالات النزاع.
- يجب إعطاء الأولوية لأهمية بناء الثقة بين أولنك الذين يرغبون في تقديم المساعدة وأولنك الذين يمكنهم تسهيل القيام بذلك.
- يجب أن يحظى أولئك المشاركون في المساعدة الإنسانية بفهم أعمق للنَّهُج التاريخية والنَّهُج الحالية الخاصة بالعلاقات المدنية العسكرية في حالات النزاع.
- يجب تسليط مزيد من الضوء على أهمية ضمان وصول المعلومات إلى المهاجرين وغير هم من السكان المتضررين من النزاع.
- ينبغي على المنظمات الدولية أن تدعم منظمات المجتمع المدني المحلية من أجل مناصرة التنسيق المدني العسكري مع القوات العسكرية الوطنية في سياقات النزاع المحددة حيث يكون لديها ميزة نسبية، على سبيل المثال في حالة تقليل وصول الجهات الإنسانية الفاعلة.

#### التوصيات

# (أ) التوجيهات

- ينبغي تطوير المبادئ التوجيهية الخاصة بالمنطقة فيما يتعلق بالتنسيق المدني العسكري
  في أوضاع النزاع، استنادًا إلى الممارسات الدولية.
- ينبغي القيام باستثمارات تتعلق بالتدريب وبناء القدرات لكل من الجهات العسكرية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على حد سواء، بهدف تحسين الفهم المشترك للأدوار والمسؤوليات.

# (ب) الأحكام القانونية

• يجب أن يُقترح إدراج الاتفاقيات الإقليمية المعدة من أجل حماية المهاجرين والمشردين داخليًا ومساعدتهم في تقرير الأمين العام حول القمة العالمية للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦.

# (ج) تعزيز القدرة المؤسسية

 يجب تعزيز الشبكات والمؤسسات الإقليمية الحالية لمنع النزاعات، والوساطة وبناء السلام، والعمل على توسيعها وتوفير الموارد الملائمة لها.

#### (د) التفاعل

• يجب على المنظمات الإنسانية أن تنظم مناسبات للتفاعل مع القوات العسكرية على أعلى المستويات الممكنة. يجب تنظيم برامج تبادلية على المستوى الإقليمي والعمل على تيسير ها بين الرتب العليا بسلسلة القيادة العسكرية، والمنظمات الإنسانية لمشاركة الخبرات والممارسات الجيدة حول كيفية تعزيز احترام قانون العمل الإنساني الدولي.